



تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرفي بغداد والأهلي العراقي للمدة (2010-2020).

م. م. دعاء حكمت عباس⁽²⁾

مروة عادل كمال⁽¹⁾

الجامعة العراقية- كلية الادارة والاقتصاد

الجامعة المستنصرية- المركز العراقي لبحوث السرطان والوراثة الطبية

doaa.h.abbas@aliraqia.edu.iq

marwa.adel64@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص.

يهدف البحث إلى إثبات العلاقة بين تحليل نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان المصرفي، ويتمثل مجتمع البحث في مصرفي بغداد والأهلي العراقي والمدرجين في سوق العراق للأوراق المالية، وقد اعتمد على المنهج الاستنباطي في التحليل والوصف للمدة الزمنية (2010-2020). وتوصلت الباحثتان إلى بعض الاستنتاجات كان أهمها أن الائتمان المصرفي مازال دون المستوى المطلوب؛ وذلك لعدم توفر الإمكانيات الواسعة في القطاع الخاص الذي يمكنه من دعم وتمويل النشاط الائتماني، وكان من أهم التوصيات التي قدمتها الباحثتان تتمثل بضرورة اهتمام مصرف بغداد بالائتمان المصرفي قياساً بمقدار الموجودات المتاحة لديه وذلك لان الائتمان يُعد من ابرز موارد تحقيق الأرباح بالنسبة للمصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية: الربحية والائتمان، النسب المالية ومؤشرات الائتمان المصرفي، نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشر السيولة، توظيف الأموال والمصارف التجارية.

Abstract.

The research aims to prove the relationship between the return on assets ratio analysis and bank credit indicators. The research community is represented by the Iraqi Bank of Baghdad and the Iraqi National Bank and those listed in the Iraq Stock Exchange, and it was relied on the deductive approach in the analysis and description of the time period (2010-2020). The two researchers reached some conclusions, the most important of which was that bank credit is still below the required level due to the lack of wide capabilities in the private sector that can

support and finance credit activity. Because credit is one of the most important sources of profit for commercial banks.

Keywords: profitability and credit, financial ratios and bank credit indicators, return on assets and liquidity indicator, investment of funds and commercial banks.

المقدمة

يستند تحليل نسبة العائد إلى الموجودات على استخدام القوائم المالية حيث تظهر هذه القوائم المركز المالي للمصارف التجارية لمدة معينة، فضلاً عن نتائج عملياتها للأعوام السابقة، بحيث تتيح لمستخدمي هذه القوائم الوقوف على مستقبل المصرف فيما يتعلق بالعائد على الاستثمارات وأيضاً المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية. أما الجانب الآخر فإن الائتمان المصرفي يُعد من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية في العراق للشركات والمؤسسات والجمهور، وفي الوقت ذاته يُعد من أهم الأنشطة المصرفية التي تجلب عوائد مجزية نتيجة قيام المصرف بقبول الودائع من الجهات التي لديها فائض مالي ومن ثم إقراضها للجهات التي لديها عجز مالي كونه الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين. وعليه فإن مشكلة البحث تتمحور في الآتي:

مشكلة البحث

نظراً للوضع الاقتصادي الذي يمر به العراق وفي ظل تعدد المصارف الأهلية مع وجود المصارف الحكومية فإن الأمر يتطلب تقييم الأداء المالي للمصرف للتعرف على نقاط الضعف والقصور ومحاولة تلافيها، والتعرف على نقاط القوة ومحاولة تعزيزها وزيادتها حتى يضمن المصرف الاستمرار بنشاطه وتحقيق أعلى الأرباح وهذا يؤثر في قدرته على منح الائتمان، والذي يُعد أحد أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف التجارية في مختلف دول العالم لذلك فإن مشكلة البحث يمكن أن تُصاغ بالتساؤلات الآتية:

- هل تؤثر نسبة العائد إلى الموجودات والممثلة لنسبة الربحية في مؤشرات الائتمان المصرفي؟
- هل أن تحليل نسبة العائد إلى الموجودات وتحليل مؤشرات الائتمان المصرفي سيوفر معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة والكشف عن فرص استثمارية جديدة للمصارف عينة البحث؟

أهداف البحث

يمكن صياغة الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها كالآتي:

1. التعرف على نسبة العائد إلى الموجودات وقياسها وتحليلها للمصارف عينة البحث.
2. التعرف على الائتمان المصرفي ومؤشراته.
3. دراسة العلاقة بين نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان للقطاع المصرفي العراقي.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية تحليل نسبة العائد إلى الموجودات التي تُعد من أكثر الوسائل والطرق المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، لأنه يُعد مؤشراً لما حققه المصرف من أرباح عن طريق المقارنة مع الأعوام السابقة لمعرفة الوضع المالي أثناء مدة البحث.

فرضية البحث.

على وفق مشكلة البحث تم صياغة فرضية البحث التي يسعى البحث إلى إثبات مدى صحتها أو رفضها وهي:

- تؤثر نسبة العائد إلى الموجودات على مؤشرات الائتمان للقطاع المصرفي العراقي.
- أن معرفة اتجاهات العلاقة بين نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان في المصارف عينة البحث يوفر معلومات مفيدة لعملية التخطيط واتخاذ القرارات الرشيدة والكشف عن الفرص الاستثمارية الجديدة التي تعود بالفائدة وتعظم من نسبة الربحية لديها بما يتفق والنسب المعيارية.

منهج البحث.

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في التحليل والوصف للوصول إلى مدى طبيعة اتجاهات العلاقة بين نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان المصرفي.

حدود البحث.

1. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في مصرف بغداد والأهلي العراقي المدرجين في سوق العراق للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة (2010-2020).

هيكلية البحث.

قُسم البحث على ثلاثة محاور، تطرق المحور الأول إلى التأطير النظري للتحليل المالي، وخصص الثاني لتوضيح التأطير النظري للائتمان المصرفي، في حين غرس المحور الثالث لتحليل نسبة العائد إلى الموجودات وعلاقتها بمؤشرات الائتمان المصرفي للمدة (2010-2020).

المحور الأول: الاطار النظري للتحليل المالي.

أولاً: مفهوم التحليل المالي وخصائصه.

1. مفهوم التحليل المالي.

التحليل المالي يُعد من الأدوات المهمة التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية للكشف عن أدائها، وأن التحليل المالي يفسر نتائج الأداء في الماضي، ونقاط الضعف والقوة وإمكانية الارتقاء بها مستقبلاً⁽¹⁾.

¹ الجادري. اسلام احمد عبد الرضا (2017)، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المدخل التحليلي للقوائم المالية بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2010-2014، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ص41.

حيث عُرف التحليل المالي بعدة تعريفات منها:

- عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن وحدة اقتصادية ما للحصول على معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات، وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وايضاً تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه وضع الوحدة الاقتصادية في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر⁽¹⁾.
- ويُعد الأداة التي تُمكن المستفيدين منه من فهم الأرقام الواردة في الكشوفات المالية، كما يمكن اعتماده كأساس في اتخاذ القرارات المالية، فهناك عدد كبير من المستفيدين من التحليل المالي وهم الإدارة، المالكون، الدائنون، المجهزون وغيرهم، إلا إن الإدارة تكون المستفيد الأساس من التحليل المالي⁽²⁾.

2. خصائص التحليل المالي.

تتميز عملية التحليل المالي بخصائص متعددة، منها⁽³⁾:

- يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية ومصادر أخرى كأساس للدراسة والتحليل التي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.
- يلزم إعادة تبويب القوائم المالية بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل المالي.
- من الجائز القيام بالتحليل على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة أثناء مدة زمنية أو بين الوحدات الاقتصادية المتشابهة بالصناعة الواحدة.
- الاعتماد على أساليب عدة عند تحليل القوائم المالية.

ثانياً: النسب المالية وأنواعها.

1. مفهوم النسب المالية.

تعدُّ النسب المالية أدوات مهمة للتحليل المالي، ومن أقدم الوسائل المستخدمة في التحليل المالي والأكثر شيوعاً، وذلك لسهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها، وتُمثل النسب المالية علاقة بين متغيرين أحدهما البسط والآخر المقام وتستخدم كمؤشر لتقييم الوضع المالي وكفاءة أداء الوحدة الاقتصادية⁽⁴⁾.

¹ عقل. مفلح محمد(2011)، الإدارة المالي والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص232- 233.
² عزابيك. مروة عادل كمال (2022)، أهمية تحليل القوائم المالية في إدارة الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ص11.
³ العداسي. احمد محمد (2011)، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ط1، دار الإعمار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، ص 104.
⁴ السنفي. عبد الله عبد الله (2013)، الإدارة المالية، ط2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء ، ص169.

2. أنواع النسب المالية.

يمكن تصنيف النسب المالية إلى أنواع متعددة وكالاتي:

أ) نسب السيولة

تعدُّ من النسب المالية المهمة جداً، لأنها تتعلق بقياس مقدار السيولة النقدية في الوحدة الاقتصادية، وتستخدم لقياس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على اداء التزاماتها المالية القصيرة الأجل⁽¹⁾، ومن النسب التي تستخدم لتوضيح سيولة الوحدة الاقتصادية الآتي:

● نسبة التداول

تقيس نسبة التداول مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقد في الأجل القريب لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، أي مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتُحسب نسبة التداول وفقاً للصيغة الرياضية الآتية⁽²⁾:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

● صافي رأس المال العامل

يُعبّر صافي رأس المال العامل عن الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الأجل، فهو قيمة وليس نسبة مالية كغيره من النسب، وإن صافي رأس المال العامل يُعبّر عن مفهوم كمي لنسبة التداول⁽³⁾:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات قصيرة الأجل}$$

ب) نسب الربحية

تهتم إدارة الوحدة الاقتصادية ومستثمروها ومقرضوها بربحيته، حيث تُعدّ المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة، ويهتم المستثمر بالعائد المتحقق على استثماراته في الوحدة الاقتصادية مقارنة بالعائد في الوحدات الاقتصادية المنافسة، ويهتم المقرض بربحية الوحدة الاقتصادية كضمان لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض⁽⁴⁾ وهناك عدد من النسب التي تقيس ربحية الوحدة الاقتصادية أهمها⁽⁵⁾:

¹ المصدر نفسه ، ص176.

² السنفي. عبد الله عبد الله (2013)، مصدر سابق، ص177.

³ المصدر نفسه، ص 234.

⁴ الوافي. ذكرى، (2019)، استخدام التحليل المالي للكشف على التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفضال- أم البواقي، رسالة ماجستير، الجامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، الجزائر، ص 70.

⁵ حداد. فايز سليم، (2010)، الإدارة المالية، ط 3، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 79- 84.

● العائد إلى الموجودات

يُعدّ العائد إلى الموجودات مؤشراً على مدى ربحية الوحدة الاقتصادية بالنسبة لمجموع موجوداتها، أي أنها تقيس قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية على استخدام ما متاح لديها من موجودات لخلق الأرباح، ويمكن احتسابه وفقاً للصيغة الرياضية الآتية⁽¹⁾:

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{العائد إلى الموجودات}$$

● العائد إلى حقوق الملكية

يُعبّر العائد إلى حقوق الملكية عن العائد الذي الملاك على استثمار أموالهم بالوحدة الاقتصادية، حيث يُعدّ من أهم نسب الربحية المستخدمة لأنه بناءً على هذه النسبة يقرر الملاك بالاستمرار في النشاط أو تحويل أموالهم إلى استثمارات أخرى تحقق عائد أفضل⁽²⁾:

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{العائد إلى حقوق الملكية}$$

المحور الثاني: التأطير النظري للائتمان المصرفي.

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي وإجراءات منحه.

1. مفهوم الائتمان المصرفي.

يظهر دور المصارف التجارية كونها مؤسسة مالية وسيطة تقوم ب جلب المدخرات من القطاعات التي لديها فائض وترغب بإيداعه لدى المصارف لتحقيق فائدة، ومن ثم إعادة توزيعها في مدد زمنية وفقاً للسياسة الائتمانية المرسومة ووفقاً لحاجة القطاعات في الاقتصاد التي لديها عجز وترغب بالاقتراض⁽³⁾.

ويُعرف الائتمان المصرفي على أنه مقدار الأموال التي يحصل عليها الأفراد والوحدات الاقتصادية لتمويل عمليات رأس المال لمدة زمنية معينة مقابل فائدة نتيجة استخدام تلك الأموال المقترضة⁽⁴⁾.

ويُقصد به تزويد الأفراد والمنشآت والمؤسسات الاقتصادية بالأموال اللازمة، مقابل تعهدها بسداد تلك الأموال مع فوائد والمصروفات والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط وفقاً لتواريخ متفق عليها مسبقاً مع تقديم ضمانات تكفل للمصارف استرداد أموالهم في حالة عدم قدرتهم على السداد من دون إن يتحملوا خسارة مالية⁽¹⁾.

¹ مطاوع. سعد عبد الحميد (2001)، الإدارة المالية مدخل حديث، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، ص 57- 58.
² الخالق. محمد عبد (2010)، الإدارة المالية والمصرفية، ط 1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص 173- 174.
³ الكحلوت. خالد محمود (2005)، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، ص 69.
⁴ موسى. أسامة محمود (2010)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، ص 43.

2. إجراءات منح الائتمان المصرفي.

أهم الإجراءات التي تمر بها عملية منح الائتمان تتلخص بالآتي⁽²⁾:

- (أ) يقوم العميل بتعبئة طلب منح الائتمان المعد من قبل المصرف، ثم يتم دراسة أهليته لشروط منح الائتمان إذ يتم ذلك عن طريق إجراءات متعددة منها إجراء مقابلة شخصية مع العميل أو القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي المصرف عن طريق السؤال عن العميل في الوسط الذي يعمل فيه.
- (ب) تقوم إدارة الائتمان بدراسة وتحليل القوائم المالية المقدمة من قبل العميل (قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) وذلك لمدد محاسبية متعددة لمعرفة القدرة المالية للعميل من سيولة وإرباح وملاءة.
- (ت) الاستعلام عن سمعة العميل في السوق والمصارف الأخرى إذا كان لديه تعامل سابق مع المصارف الأخرى والاستعلام عن العميل لدى البنك المركزي، والتأكد فيما إذا كانت هناك أي مشكلة أو تجاوز سابق له.
- (ث) بعد أن يتم دراسة حالة العميل والوقوف على نتائج التحليل، يتم التفاوض مع العميل على شروط العقد، التي تتضمن تحديد قيمة الائتمان ومدته وطريقة سداد والضمانات المقدمة من قبله وسعر الفائدة.
- (ج) تقديم الأوراق الثبوتية الخاصة بالضمانات المقدمة للمصرف من حيث إثبات الملكية.
- (ح) بعد اتفاق الطرفين على شروط التعاقد يتم توقيع العقد بين العميل والمصرف ممثلاً بإدارة الائتمان، بحيث يستوفي الشروط والجوانب القانونية لمنح الائتمان.
- (خ) بعد توقيع العقد بين المصرف والعميل يقوم المصرف بوضع مقدار الائتمان تحت تصرف العميل عن طريق وضعه بحساب العميل الذي فتح خصيصاً لهذا الغرض.

ثانياً: المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي.

توجد مؤشرات مالية متنوعة تستخدم في تحليل الائتمان المصرفي كأداة لتشخيص عوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي من جانب وعوامل الخلل في السياسة الائتمانية من جانب آخر، وتساعد في اتخاذ القرارات الموضوعية لإزالة عوامل الخلل وإيجاد الحلول المناسبة لها، فضلاً عن مساندة عوامل النمو بهدف استمرارها وذلك للوقوف على تحليل بيانات القوائم المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية ومعرفة معناها ومغزى العلاقات المالية المتداخلة فيما بينها، ومن هذه المؤشرات:

1. مؤشرات السيولة.

تعد من أهم المؤشرات في مجال المصارف، وتُشير إلى مدى قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقود حاضرة من دون التعرض إلى خسائر كبيرة، ومن أهم هذه المؤشرات⁽³⁾:

¹ محمد. مجاهد الصديق عبد القادر (2017)، التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال، السودان، ص 53.
² الدياس. حسان (2014)، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية (حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد المالي والنقدي، سوريا، ص 20-21.
³ الجزراوي . ابراهيم محمد علي و النعيمي. نادية شاكر (2010)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، ص13-14.

أ) مؤشر مجموع النقدية الحاضرة إلى مجموع الحسابات الجارية والودائع.

ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع في توفير النقد في الصندوق لدى المصارف حيث يمكن استثمار النقد المتأتي من الودائع لدى المصرف بصفتها مصدر رئيس في منح الائتمان، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{مجموع النقدية الحاضرة}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

ب) مؤشر مجموع النقدية الحاضرة والأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع.

يتضمن بسط هذا المؤشر النقد في الصندوق ويُمثل النقود الحاضرة في خزانة المصرف مضافاً إليه الاحتياطي النقدي القانوني المودع لدى البنك المركزي، فضلاً عن ما يمتلكه المصرف من ودائع لدى المصارف الأخرى والأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة، في حين يتمثل المقام بالحسابات الجارية مضافاً إليها الودائع بأنواعها (تحت الطلب، والتوفير، ولأجل)، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{مجموع النقدية الحاضرة والأوراق المالية قصيرة الأجل}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

2. مؤشر الربحية.

يُعدّ الربح هدفاً رئيساً من أهداف المصارف، فضلاً عن اهتمامها بتحقيق أهداف أخرى اجتماعية واقتصادية، ومن أهم مؤشرات الربحية الآتية⁽¹⁾:

أ) مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف.

يُعبر هذا المؤشر عن مدى تحصيل الفوائد الدائنة كإيرادات للمصرف ناتج عن القروض والسلف الممنوحة أثناء العام، ويتمثل بسط المؤشر بالفوائد الدائنة التي يتقاضاها المصرف كإيرادات أثناء العام مقابل القروض والسلف والحسابات المدينة التي قام بمنحها التي تظهر في جانب الإيرادات في قائمة الدخل، أما مقام المؤشر فيتكون من متوسط قيمة القروض والسلف، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{فوائد القروض والسلف (الدائنة)}}{\text{متوسط القروض والسلف}} \times 100$$

ب) مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى الفوائد الدائنة.

يُبين هذا المؤشر مدى مساهمة إيرادات الفوائد الدائنة في توليد صافي الربح بعد استقطاع الضريبة، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

¹بوري. حربية رشيد (2021)، تحليل وتقييم مؤشرات السيولة والائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق، ص52.

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الفوائد الدائنة}} \times 100$$

3. مجموعة مؤشرات توظيف الأموال (مجموعة مؤشرات التشغيل) :
ومن أهم هذه المؤشرات الآتي⁽¹⁾:

(أ) مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الموجودات.

يقتصر هذا المؤشر على توظيف الأموال وتشغيلها في الائتمان النقدي حصراً وفصله عن باقي الاستثمارات قياساً إلى مجموع الموجودات، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر توظيف الأموال} = \frac{\text{الائتمان النقدي}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

(ب) مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى الحسابات الجارية والودائع.

يشمل هذا المؤشر توظيف الأموال في مجال الائتمان النقدي والاستثمارات بوصفه أفضل تشغيل لمبالغ الودائع قياساً إلى الحسابات الجارية والودائع، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر توظيف الأموال} = \frac{\text{الائتمان النقدي والاستثمارات}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

المحور الثالث: تحليل نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان المصرفي.

أولاً: نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث.

1. مصرف بغداد.

تأسس مصرف بغداد كشركة مساهمة برأس مال أسمي قدره (100 مليون دينار عراقي) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/4512) بتاريخ 1992/2/18، ويُعد أول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم 12 لسنة 1991 بتأسيسه، وبأشر المصرف نشاطه في 1992/9/12 بأعمال الصيرفة المعروفة، وفي 1997/10/25 أجرى المصرف تعديل عقد التأسيس وذلك بممارسته الصيرفة الشاملة وحدث هذا التعديل في 1998/9/25 استناداً إلى قرار الهيئة العامة لمصرف بغداد، واستمر المصرف في التوسع بزيادة رأس المال اعتباراً من عام 1997 حيث وصل إلى (160 مليون دينار عراقي) وتوالت هذه الزيادات لغاية عام 2003 حيث وصل إلى (2640 مليون دينار عراقي) ثم إلى (5280 مليون دينار عراقي) في نهاية عام 2004 ومع نهاية عام 2005 وصل إلى (52973.3 مليون دينار عراقي) بعد دخول بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة كمساهمين، وفي نهاية عام 2010 بلغ (100 مليار دينار عراقي)، وفي عام 2013 بلغ (250 مليار دينار عراقي)، واستقر بالمقدار نفسه حتى نهاية عام 2020، وقد اتسعت أعمال الصيرفة الدولية سواء داخل العراق أو

¹ النعيمي. زهراء احمد محمد توفيق (2018)، تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 37، العدد 120، ص 84.

خارجة، وقد نال مصرف بغداد الثقة والمصداقية في انجاز معاملاته مع العملاء والمؤسسات بدقة تامة وبأعلى درجات السرية والخصوصية⁽¹⁾.

2. مصرف الأهلّي العراقي.

تأسس المصرف الأهلّي العراقي سنة 1995 بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/ 5802) والمؤرخة في 1/ 2/ 1995 برأس مال (400 مليون دينار عراقي) وحصلت موافقة البنك المركزي بتاريخ 28/ 3/ 1995 على ممارسته الصيرفة بصفتة مصرف استثماري باسم (المصرف الأهلّي للاستثمار والتمويل الزراعي)، وبأشّر نشاطه الفعلي في 8/ 4/ 1995، وسمح البنك المركزي العراقي للمصارف الاستثمارية بتاريخ 25/ 10/ 1997 بتعديل عقود تأسيسها بما يمكنها من ممارسة الصيرفة الشاملة، وبناءً عليه اتخذ مجلس إدارة المصرف بتاريخ 25/ 1/ 1998 قراراً بتعديل عقد التأسيس ليشمل الصيرفة الشاملة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابته المؤرخ في 1/ 10/ 1998، ولغرض تنفيذ الأهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة ولزيادة طلبات الائتمان بأنواعه المختلفة، ونظراً لإصدار تعليمات من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف بالعمل على زيادة رأس المال ليصبح (50 مليار دينار عراقي) وذلك في مدة 18 شهر من تاريخ الموافقة على زيادة رأس المال إلى (25 مليار دينار عراقي) فقد تدرجت زيادة رأس مال المصرف ليصل إلى (50 مليار دينار عراقي) مع نهاية عام 2010. وإصدار البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 و28/ 9/ 2010 قراراً برفع رأس مال المصارف العاملة في العراق كافة من 100 إلى 250 مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ 30/ 6/ 2013 التزاماً بتعليمات البنك المركزي العراقي، وفعلاً تم زيادة رأس مال المصرف إلى (250 مليار دينار عراقي) تدريباً، حيث اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الأهلّي العراقي وقررت بتاريخ 23/ 11/ 2013 الموافقة على آخر زيادة لرأس المال من (152 مليار دينار عراقي إلى 250 مليار دينار عراقي) عن طريق طرح 98 مليار سهم للاكتتاب العام الذي أغلق بتاريخ 7/ 1/ 2014 وتم الاكتتاب في المدة بكامل قيمة الأسهم بإجمالي مبلغ (98 مليار دينار عراقي) وحصلت موافقة مسجل الشركات وفقاً لكتابهم المرقم 5500 بتاريخ 24/ 2/ 2014 ومتطلبات البنك المركزي العراقي، واستقر رأس مال المصرف بالمقدار نفسه حتى عام 2020⁽²⁾.

ثانياً: تحليل نسبة العائد إلى الموجودات لمصرفي بغداد والأهلّي العراقي.

1. تحليل نسبة العائد إلى الموجودات لمصرف بغداد.

يتضح من الجدول (1) أن نسبة العائد إلى الموجودات لمصرف بغداد التي تُمثل أحد مؤشرات نسب الربحية عام 2010 بلغت (1.4%)، وقد أخذت النسبة بالارتفاع عام 2011 فبلغت (2.4%) والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة في صافي الربح مقارنةً بعام 2010، حيث بلغ (7.2) مليار دينار عراقي، ويدل ذلك على ارتفاع قدرة مصرف بغداد على تحقيق الأرباح عن طريق موجوداته المتاحة.

¹ هيئة الأوراق المالية (2020)، التقرير السنوي، ص1، على الموقع الذي تمت زيارته بتاريخ 2 / 4 / 2022
<https://www.isc.gov.iq/index.php?do=view&type=company&id=55>

² هيئة الأوراق المالية (2020)، مصدر سابق، ص1.

جدول (1)

تحليل نسبة العائد إلى الموجودات لمصرف بغداد للمدة (2010-2020)

نسب الربحية			السنة
العائد على الموجودات %	إجمالي الموجودات	صافي الربح	
=(2/1)	(م.د.ع)	(م.د.ع)	
(3)	(2)	(1)	
1.4	961.1	13.7	2010
2.4	875.3	20.9	2011
1.9	1300.7	25.1	2012
1.8	1764.9	32.1	2013
1.5	1827.5	27.8	2014
0.4	1479	6.5	2015
1.7	1200.4	20.3	2016
0.6	1090.6	6.1	2017
0.4	1113.5	4.2	2018
0.6	1132.7	7.3	2019
1.4	1419.5	20.2	2020

المصدر: عُدَّ من قِبَل الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات العمود (1، 2)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (2010-2020).

- بيانات العمود (3) احتسبت من قبل الباحثين.

- (م.د.ع) تعني مليار دينار عراقي.

ثم أخذت النسبة بالانخفاض حتى عام 2015، حيث بلغت (0.4%) والسبب يعود إلى انخفاض صافي الربح حيث بلغ (6.5) مليار دينار عراقي بعد أن كان (20.9) مليار دينار عراقي عام 2011. ثم عاودت نسبة الربحية إلى الارتفاع في عام 2016، فقد بلغت (1.7%) وذلك لزيادة صافي الربح مقارنةً بعام 2015 بمقدار (13.8) مليار دينار عراقي مقابل الانخفاض في إجمالي الموجودات للعام نفسه فقد بلغ (278.6) مليار دينار عراقي. ولم يحافظ المصرف على ارتفاع هذه النسبة حيث عاودت إلى الانخفاض حتى عام 2018 فبلغت (0.4%)، والسبب يعود إلى الانخفاض في صافي الربح مقارنةً بعام 2017 والذي بلغ (1.9) مليار دينار عراقي مقابل الارتفاع في إجمالي الموجودات للعام نفسه فقد بلغ (22.9) مليار دينار عراقي. ثم عاودت إلى الارتفاع حتى عام 2020 فبلغت (1.4%)، والسبب يعود إلى زيادة صافي الربح عن العام الذي يسبقه بمقدار (12.9) مليار دينار عراقي مقابل الزيادة في إجمالي الموجودات التي بلغت (286.8) مليار دينار عراقي، ومعنى ذلك زيادة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح عن طريق الاعتماد على ما متاح لديه من موجودات.

2. تحليل نسبة العائد إلى الموجودات للمصرف الأهلي العراقي.

يتضح من الجدول (2) أن نسبة العائد إلى الموجودات للمصرف الأهلي العراقي في عام 2010 بلغت (1.1%)،

جدول (2)

تحليل نسبة العائد إلى الموجودات للمصرف الأهلي العراقي للفترة (2010-2020)

السنة	نسب الربحية		
	صافي الربح	إجمالي الموجودات	العائد على الموجودات %
	(م.د.ع)	(م.د.ع)	(2/1)=
	(1)	(2)	(3)
2010	1.14	107.5	1.1
2011	2.5	184.6	1.4
2012	15.4	337.2	4.6
2013	13.9	542.4	2.6

1.2	615.2	7.1	2014
0.4	592.2	2.2	2015
4.1	578.8	23.5	2016
0.5	603.9	2.9	2017
1.5	525.7	7.9	2018
1.5	632.8	9.2	2019
2.2	893.9	19.9	2020

المصدر: عُد من قبل الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات العمود (1، 2)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (2010-2020).
- بيانات العمود (3) احتسبت من قبل الباحثين.
- (م.د.ع) تعني مليار دينار عراقي.

وقد أخذت النسبة بالارتفاع حتى عام 2012 فقد بلغت (4.6%)، والسبب يعود إلى زيادة صافي الربح فقد بلغ (15.4) مليار دينار عراقي بعد أن كان (1.14) مليار دينار عراقي عام 2010، وتفسير ذلك يتمثل في زيادة قدرة المصرف الأهلي العراقي على تحقيق الأرباح عن طريق موجوداته المتاحة. ثم أخذت النسبة بالانخفاض حتى عام 2015 حيث بلغت (0.4%)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض الذي تحقق في صافي الربح مقارنةً في العام الذي يسبقه كان بمقدار (4.9) مليار دينار عراقي هو اقل بكثير من الانخفاض الحاصل في إجمالي الموجودات مقارنةً بالعام نفسه والبالغ (23) مليار دينار عراقي. ثم عاودت النسبة إلى الارتفاع عام 2016 حيث بلغت (4.1%)، والسبب في ذلك يعود إلى تحقق زيادة كبيرة في صافي الربح مقارنةً بالعام السابق بلغت (21.3) مليار دينار عراقي مقابل الانخفاض القليل في إجمالي الموجودات والبالغ (13.4) مليار دينار عراقي. ثم عاودت إلى الانخفاض عام 2017، حيث بلغت (0.5%) وبعدها أخذت النسبة بالارتفاع حتى عام 2020، حيث بلغت (2.2%) والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة في صافي الربح مقارنةً بعام 2019، بمقدار (10.7) مليار دينار عراقي أي بمعدل زيادة قدر بـ (116.3%) من صافي الربح، في حين الزيادة في مقدار إجمالي الموجودات قُدرت بـ (261.1) مليار دينار عراقي كانت بمعدل (41.3%) من إجمالي الموجودات، وتفسير ذلك يتمثل في زيادة قدرة المصرف الأهلي العراقي على تحقيق الأرباح عن طريق موجوداته المتاحة.

ثالثاً: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرفي بغداد والأهلي العراقي للمدة (2010-2020).

1. تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف بغداد للمدة (2010-2020).

(أ) تحليل اتجاهات العلاقة بين العائد على الموجودات ومؤشر السيولة لمصرف بغداد للمدة (2010-2020).

نلاحظ من الجدول (3) عندما بلغت نسبة العائد إلى الموجودات المعبرة عن نسبة الربحية الخاصة بالنسب المالية (1.4%) عام 2010 فإن مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والمتمثل في مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع بلغ (71.1%). وقد أخذت نسبة العائد إلى الموجودات عام 2011 بالارتفاع حيث بلغت (2.4%) مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والذي بلغ (65.4%)، والسبب في ذلك يعود إلى أن الانخفاض الحاصل في الحسابات الجارية مقارنةً بعام 2010 والذي بلغ (105.3) مليار دينار عراقي كان أقل من الانخفاض في مجموع النقدية الحاضرة والذي قُدِّرَ بـ (114.4) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالانخفاض عام 2012 حيث بلغت (1.9%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) فبلغ (77.6%)، وذلك يعود إلى الزيادة في كل من مجموع النقدية الحاضرة والحسابات الجارية والودائع مقارنةً بنظيريهما عام 2011 حيث بلغتا (355 و 347.3) مليار دينار عراقي على التوالي وبمعدل (77.6% و 49.7%) على التوالي. واستمرت النسبة بالانخفاض حتى عام 2015 فبلغت (0.4%) مقابل انخفاض في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) حيث بلغ (122.9%)، والسبب يعود إلى الزيادة في مجموع النقدية الحاضرة حيث بلغت (1026.5) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (992.4) مليار دينار عراقي عام 2014 مقابل انخفاض الحسابات الجارية والودائع والذي بلغ (834.6) مليار دينار عراقي بعد أن كان (1491.6) مليار دينار عراقي للعام ذاته.

ثم أخذت نسبة العائد إلى الموجودات في عام 2016 بالارتفاع فبلغت (1.7%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) حيث بلغ (103.6%)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض الحاصل في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بالعام الذي يسبقه بمقدار (208.3) مليار دينار عراقي كان أكبر بكثير من الانخفاض الحاصل في الحسابات الجارية والودائع والذي قُدِّرَ بـ (44.6) مليار دينار عراقي. ثم عاودت نسبة العائد إلى الموجودات بالانخفاض حتى عام 2018 فبلغت (0.4%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والذي بلغ (99.3%)، وذلك يعود إلى الزيادة في الحسابات الجارية والودائع بمقدار (29.6) مليار دينار عراقي مقارنةً بعام 2017 مقابل زيادة في مجموع النقدية الحاضرة التي بلغت (31.9) مليار دينار عراقي للعام نفسه.

جدول (3)

اتجاهات العلاقة بين نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف بغداد للمدة (2010-2020)

مؤشرات الائتمان									نسبة الربحية	السنة
مؤشر توظيف الأموال %	إجمالي الموجودات (م.د.ع) (9)	الائتمان النقدي (م.د.ع) (8)	مؤشر الربحية % =(6/5) (7)	متوسط القروض والسلف (م.د.ع) (6)	فوائد القروض والسلف (الدائنة) (م.د.ع) (5)	مؤشر السيولة % =(3/2) (4)	الحسابات الجارية والودائع (م.د.ع) (3)	مجموع النقدية الحاضرة (م.د.ع) (2)	العائد على الموجودات % (1) (1)	
18.8	961.1	180.8	20.8	90.4	18.8	71.1	804.7	571.8	1.4	2010
17.1	875.3	149.8	30	72.9	21.9	65.4	699.4	457.4	2.4	2011
11.3	1300.7	147.4	25.6	68.7	17.6	77.6	1046.7	812.4	1.9	2012
12.4	1764.9	219.2	19.8	104.1	20.6	72.8	1393.6	1014.7	1.8	2013
12.5	1827.5	228.9	24.4	113.4	27.7	66.5	1491.6	992.4	1.5	2014
17.7	1479	261.8	29.5	113.6	33.5	122.9	834.6	1026.5	0.4	2015
16.3	1200.4	195.1	40.2	73.6	29.6	103.6	790	818.2	1.7	2016
15.6	1090.6	169.6	23.9	80.6	19.3	98.9	764.9	756.8	0.6	2017
14.5	1113.5	161.9	13.3	84.3	11.2	99.3	794.5	788.7	0.4	2018
13.2	1132.7	149.6	12.1	90.1	10.9	84.3	818.7	690.5	0.6	2019
9.9	1419.5	141.6	16.4	100.9	16.5	92.2	1122.1	1034.4	1.4	2020

المصدر: عُدَّ من قبل الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات العمود (2، 3، 5، 6، 8، 9)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (2010-2020).
 - بيانات العمود (1، 4، 7، 10)، احتسبت من قبل الباحثين.
 - (م.د.ع) تعني مليار دينار عراقي.
- ثم أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالارتفاع حتى عام 2020 حيث بلغت (1.4%) مقابل ارتفاع في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) حيث بلغ (92.2%)، وذلك نتيجة الزيادة في الحسابات الجارية والودائع التي بلغت (1122.1) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (818.7) مليار دينار عراقي عام 2019 مقابل الزيادة في مجموع النقدية الحاضرة التي بلغت (1034.4) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (690.5) مليار دينار عراقي للعام نفسه.

ب) تحليل اتجاهات العلاقة بين العائد إلى الموجودات ومؤشر الربحية لمصرف بغداد للمدة (2010-2020).

يتضح من الجدول (3) أن نسبة العائد إلى الموجودات عام 2010 بلغت (1.4%) مقابل بلوغ مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والمتمثل في فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف (20.8%). وقد أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالارتفاع عام 2011 فبلغت (2.4%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) حيث قُدرَ بـ (30%)، وذلك يعود إلى الانخفاض الحاصل في متوسط القروض والسلف مقارنةً بعام 2010 حيث قُدرَ بـ (17.5) مليار دينار عراقي مقابل الزيادة القليلة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) بمقدار (3.1) مليار دينار عراقي للعام نفسه. ثم أخذت النسبة بالانخفاض حيث بلغت (1.9%) عام 2012 مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والذي بلغ (25.6%)، واستمرت النسبة بالانخفاض حتى عام 2015 فبلغت (0.4%) مقابل التذبذب في مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) حيث بلغ (29.5%)، وذلك يعود إلى الزيادة في متوسط القروض والسلف حيث بلغت (113.6) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (68.7) مليار دينار عراقي عام 2012 مقابل الزيادة في فوائد القروض والسلف حيث بلغت (33.5) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (17.6) مليار دينار عراقي للعام ذاته. ثم عاودت النسبة إلى الارتفاع عام 2016 فبلغت (1.7%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والذي بلغ (40.2%)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض الحاصل في متوسط القروض والسلف مقارنةً بعام 2015 والذي قُدرَ بـ (40) مليار دينار عراقي كان أكبر بكثير من الانخفاض الحاصل في فوائد القروض والسلف (الدائنة) حيث قُدرَ بـ (3.9) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالانخفاض حتى عام 2018 فبلغت (0.4%) مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) بلغ (13.3%)، وذلك للزيادة في متوسط القروض والسلف حيث بلغت (84.3) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (73.6) مليار دينار عراقي عام 2016 مقابل الانخفاض في فوائد القروض والسلف حيث بلغ (11.2) مليار دينار عراقي بعد أن كان (29.6) مليار دينار عراقي للعام ذاته. ثم أخذت النسبة بالارتفاع فبلغت (0.6%) عام 2019 مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) قُدرَ بـ (12.1%). وبعدها استمرت بالارتفاع فبلغت (1.4%) في عام 2020 مقابل الزيادة في مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) فقد بلغ (16.4%) وذلك يعود إلى أن الزيادة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) كانت تعادل نصف الزيادة الحاصلة في متوسط القروض والسلف مقارنةً في العام السابق.

ت) نسبة تحليل اتجاهات العلاقة بين العائد إلى الموجودات ومؤشر توظيف الأموال لمصرف بغداد للمدة (2010-2020).

يتضح من الجدول (3) أن نسبة العائد إلى الموجودات عام 2010 بلغت (1.4%) مقابل بلوغ مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والمتمثل في الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات (18.8%). وقد أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالارتفاع في عام 2011 فبلغت (2.4%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والذي بلغ (17.1%)، والسبب يعود إلى انخفاض الائتمان النقدي حيث قُدرَ بـ (31) مليار دينار عراقي مقارنةً بنظيره عام 2010 مقابل انخفاض إجمالي الموجودات بمقدار (85.8) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالانخفاض في عام 2012 حيث بلغت (1.9%) مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) فبلغ (11.3%)، وذلك للزيادة الكبيرة في إجمالي الموجودات مقارنةً بالعام الذي يسبقه حيث قُدرت بـ (425.4) مليار دينار عراقي مقابل انخفاض ضئيل في الائتمان النقدي قُدرَ بـ (2.4) مليار دينار عراقي. واستمرت النسبة بالانخفاض حتى عام 2015 حيث بلغت (0.4%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والذي بلغ (17.7%)، وذلك يعود إلى الانخفاض الكبير في إجمالي الموجودات والذي بلغ (1479) مليار دينار عراقي بعد أن كان (1300.7) مليار دينار عراقي عام 2012 مقابل الزيادة في الائتمان النقدي حيث بلغت (261.8) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (147.4) مليار دينار عراقي للعام ذاته. ثم عادت النسبة إلى الارتفاع حيث بلغت (1.7%) عام 2016 مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والذي بلغ (16.3%). ثم أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالانخفاض حتى عام 2018 فبلغت (0.4%) مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث قُدرَ بـ (14.5%)، وذلك بسبب انخفاض كل من الائتمان النقدي وإجمالي الموجودات مقارنةً بعام 2016 حيث بلغا (33.2 و 86.9) مليار دينار عراقي على التوالي وبمعدل (- 17.0% و - 7.2%) على التوالي. ثم أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالارتفاع حتى عام 2020 حيث بلغت (1.4%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والذي بلغ (9.9%)، وذلك يعود إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (8) مليار دينار عراقي مقارنةً بنظيره عام 2019 مقابل الزيادة في إجمالي الموجودات بمقدار (286.8) مليار دينار عراقي.

2. تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان المصرفي للمصرف الأهلي العراقي للمدة

(2010-2020).

أ) تحليل اتجاهات العلاقة بين العائد إلى الموجودات ومؤشر السيولة للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020).

يتضح من الجدول (4) أن نسبة الربحية والمتمثلة في نسبة العائد إلى الموجودات بلغت (1.1%) عام 2010 مقابل مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والمتمثل في (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) والبالغ (98.1%). وقد أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالارتفاع حتى عام 2012 فقد بلغت (4.6%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والذي بلغ (166.4%)، والسبب في ذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام 2010 حيث قُدرت بـ (206.9) مليار دينار عراقي مقابل زيادة أقل في مقدار الحسابات الجارية والودائع التي بلغت (103.1) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالانخفاض حتى عام 2015 فبلغت (0.4%) مقابل التذبذب في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والذي قُدرَ بـ (152.4%)، والسبب في ذلك يعود إلى أن الانخفاض الحاصل في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بنظيره عام 2013 والذي بلغ (16.8) مليار دينار عراقي كان أقل من الانخفاض الحاصل في الحسابات الجارية والودائع حيث قُدرَ بـ (119.9) مليار دينار عراقي. ثم عادت نسبة العائد إلى الموجودات بالارتفاع فبلغت

(4.1%) عام 2016 مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والبالغ (139.4%)، وذلك نتيجة الزيادة القليلة في مجموع النقدية الحاضرة التي قُدرت بـ (1.5) مليار دينار عراقي مقابل زيادة أكبر في الحسابات الجارية والودائع بمقدار (23.5) مليار دينار عراقي مقارنةً بنظيريهما عام 2015. ثم انخفضت نسبة العائد إلى الموجودات في عام 2017 فبلغت (0.5%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والبالغ (131.6%). ثم عاودت نسبة العائد إلى الموجودات إلى الارتفاع حيث بلغت (1.5%) عام 2018 مقابل الارتفاع في مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) فقد بلغ (160%)، وذلك.

جدول (4)

اتجاهات العلاقة بين نسبة العائد إلى الموجودات ومؤشرات الائتمان المصرفي للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020)

السنة	مؤشرات الائتمان									نسبة الربحية
	العائد على الموجودات % (1)	مجموع النقدية الحاضرة (م.د.ع) (2)	الحسابات الجارية والودائع (م.د.ع) (3)	مؤشر السيولة % =(3/2) (4)	فوائد القروض والسلف (الدائنة) (م.د.ع) (5)	متوسط القروض والسلف (م.د.ع) (6)	مؤشر الربحية % =(6/5) (7)	الائتمان النقدي (م.د.ع) (8)	إجمالي الموجودات (م.د.ع) (9)	مؤشر توظيف الأموال % =(9/8) (10)
2010	1.1	50.7	51.7	98.1	4.5	17.8	25.3	36.9	107.5	34.3
2011	1.4	109.9	75.7	145.2	5.1	24.6	20.7	51.6	184.6	27.9
2012	4.6	257.6	154.8	166.4	6.9	33.8	20.4	69.1	337.2	20.5
2013	2.6	383.1	360.3	106.3	12.2	57.8	21.1	116.3	542.4	21.4
2014	1.2	409.7	337.4	121.4	13.8	82.7	16.7	165.5	615.2	26.9
2015	0.4	366.3	240.4	152.4	21.1	8.9	237.1	179.5	592.2	30.3
2016	4.1	367.8	263.9	139.4	12.4	5.2	238.5	124.7	578.8	21.5
2017	0.5	399.4	303.5	131.6	7.1	82.4	8.6	134.4	603.9	22.3

14.6	525.7	76.8	22.7	42.8	9.7	160	236.5	378.4	1.5	2018
26.7	632.8	168.9	17.1	93.1	15.9	104.5	339.9	355.1	1.5	2019
35.5	893.9	317.6	15.9	170.7	27.1	89.5	493	441.2	2.2	2020

المصدر: عُد من قبل الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات العمود (2، 3، 5، 6، 8، 9)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (2010-2020).
- بيانات العمود (1، 4، 7، 10)، احتسبت من قبل الباحثين.
- (م.د.ع) تعني مليار دينار عراقي.

لانخفاض مجموع النقدية الحاضرة والذي بلغ (378.4) مليار دينار عراقي بعد أن كان (399.4) مليار دينار عراقي عام 2017 مقابل انخفاض الحسابات الجارية والذي بلغ (236.5) مليار دينار عراقي بعد أن كان (303.5) مليار دينار عراقي للعام نفسه. ثم استقرت نسبة العائد إلى الموجودات عند النسبة نفسها عام 2019 وبعدها ارتفعت في عام 2020 فبلغت (2.2%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر السيولة) والذي بلغ (89.5%)، والسبب يعود إلى أن الزيادة في الحسابات الجارية كانت أكبر من الزيادة في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام 2018 حيث بلغتا (256.5 و 62.8) مليار دينار عراقي.

ب) تحليل اتجاهات العلاقة بين العائد إلى الموجودات ومؤشر الربحية للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020).

نلاحظ من الجدول (4) عندما بلغت نسبة العائد إلى الموجودات (1.1%) عام 2010 فأن مؤشر الائتمان والمتمثل في (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) بلغ (25.3%). وقد أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالارتفاع حتى عام 2012 فبلغت (4.6%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) والذي بلغ (20.4%)، والسبب في ذلك يعود إلى أن الزيادة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً بعام 2010 التي بلغت (2.4) مليار دينار عراقي كانت أقل من الزيادة في متوسط القروض والسلف حيث قُدرت بـ (16) مليار دينار عراقي. ثم انخفضت نسبة العائد إلى الموجودات حتى عام 2015 فبلغت (0.4%) مقابل التذبذب في مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) والذي بلغ (237.1%)، وذلك يعود إلى انخفاض متوسط القروض والسلف مقارنةً في العام الذي يسبقه والذي قُدرَ بـ (73.8) مليار دينار عراقي مقابل زيادة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) التي قُدرت بـ (7.3) مليار دينار عراقي. ثم ارتفعت نسبة العائد إلى الموجودات في عام 2016 حيث بلغت (4.1%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) حيث قُدرَ بـ (238.5%)، وبعدها انخفضت نسبة العائد إلى الموجودات عام 2017 فبلغت (0.5%) مقابل انخفاض في مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) والبالغ (8.6%)، وذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة في متوسط القروض والسلف مقارنةً بعام 2016 حيث بلغت (77.2) مليار دينار عراقي مقابل انخفاض في مجموع النقدية الحاضرة والذي قُدرَ بـ (5.3) مليار دينار عراقي.

ثم عاودت نسبة العائد إلى الموجودات بالارتفاع عام 2018 حيث بلغت (1.5%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) والبالغ (22.7%)، وذلك لانخفاض متوسط القروض والسلف مقارنةً في العام الذي يسبقه بمقدار (39.6) مليار دينار عراقي مقابل زيادة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) التي قُدرت بـ (2.6) مليار دينار عراقي. واستقرت نسبة العائد إلى الموجودات عند النسبة نفسها في عام 2019 وبعدها ارتفعت في عام 2020 فبلغت (2.2%) مقابل انخفاض في مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (15.9%)، وذلك يعود إلى أن الزيادة في فوائد القروض والسلف مقارنةً بنظيرتها عام 2018 التي بلغت (17.4) مليار دينار عراقي كانت أقل من الزيادة التي حصلت في متوسط القروض والسلف التي بلغت (127.9) مليار دينار عراقي.

ت) تحليل اتجاهات العلاقة بين العائد إلى الموجودات ومؤشر توظيف الأموال للمصرف الأهلي العراقي للمدة (2010-2020).

يتضح من الجدول (4) أن نسبة العائد إلى الموجودات بلغت (1.1%) عام 2010 مقابل مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) والمتمثل في (الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات) والبالغ (34.3%). وقد أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالارتفاع حتى عام 2012 فبلغت (4.6%) مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) والذي قُدرَ بـ (20.5%)، والسبب يعود إلى أن الزيادة في الائتمان النقدي مقارنةً بنظيرها عام 2010 قُدرت بـ (32.2) مليار دينار عراقي كانت أقل من الزيادة الحاصلة في إجمالي الموجودات التي بلغت (229.7) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة العائد إلى الموجودات بالانخفاض حتى عام 2015 فبلغت (0.4%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) والذي قُدرَ بـ (30.3%)، والسبب يعود إلى الزيادة الكبيرة في إجمالي الموجودات التي بلغت (592.2) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (337.2) مليار دينار عراقي عام 2012 مقابل ارتفاع الائتمان النقدي والذي بلغ (179.5) مليار دينار عراقي بعد أن كان (69.1) مليار دينار عراقي للعام ذاته. ثم ارتفعت نسبة العائد إلى الموجودات فبلغت (4.1%) عام 2016 مقابل انخفاض في مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) والبالغ (21.5%)، والسبب يعود إلى الانخفاض الحاصل في كل من الائتمان النقدي وإجمالي الموجودات مقارنةً في العام الذي يسبقه حيث بلغا (54.8 و 13.4) مليار دينار عراقي على التوالي وبمعدل قُدرَ بـ (- 30.5% و - 2.3%) على التوالي. ثم عاودت نسبة العائد إلى الموجودات بالانخفاض عام 2017 حيث بلغت (0.5%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) والذي قُدرَ بـ (22.3%)، وذلك للزيادة الطفيفة في الائتمان النقدي حيث قُدرت بـ (9.7) مليار دينار عراقي مقارنةً بالعام السابق مقابل زيادة أكبر في إجمالي الموجودات التي قُدرت بـ (25.1) مليار دينار عراقي. ثم ارتفعت نسبة العائد إلى الموجودات فبلغت (1.5%) عام 2018 مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) والذي بلغ (14.6%)، وذلك نتيجة الانخفاض في الائتمان النقدي مقابل انخفاض أكبر في إجمالي الموجودات مقارنةً في عام 2017 حيث بلغا (57.6 و 78.2) مليار دينار عراقي على التوالي. وقد استقرت نسبة العائد إلى الموجودات عند النسبة نفسها عام 2019 وبعدها ارتفعت في عام 2020 فبلغت (2.2%) مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مؤشر توظيف الأموال) والذي بلغ (35.5%)، وذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة في إجمالي الموجودات مقارنةً بنظيرتها عام 2018 حيث بلغت (368.2) مليار دينار عراقي مقابل زيادة أقل في الائتمان النقدي حيث قُدرَ بـ (240.8) مليار دينار عراقي للعام نفسه.

الاستنتاجات.

1. أن الائتمان المصرفي مازال دون المستوى المطلوب وذلك لعدم توفر الإمكانيات الواسعة في القطاع الخاص الذي يمكنه من دعم وتمويل النشاط الائتماني.
2. انخفاض مؤشر توظيف الأموال والمتمثل في الائتمان النقدي إلى أجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث وللمدة (2010-2020) وذلك يرجع إلى انخفاض قدرة المصارف على منح القروض بالرغم من ارتفاع مقدار موجوداتهم بالأخص مصرف بغداد.
3. أن تذبذب نسبة العائد إلى الموجودات التي يُمثل أحد نسب الربحية التابعة للنسب المالية لمصرف بغداد اثر على مؤشر الائتمان والمتمثل في فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف بالانخفاض وذلك يرجع إلى انخفاض قدرة المصرف في منح القروض والسلف.

التوصيات.

1. ضرورة الاهتمام بجانب الائتمان المصرفي عن طريق وسائل مختلفة لإشباع حاجات ورغبات العملاء، لكون الائتمان المصرفي يُعد النشاط الرئيس لعمل المصارف التجارية، فضلاً عن تحقيق التوازن بين مقدار الودائع والائتمان الممنوح، لان زيادته بشكل غير مدروس يُعرض المصارف إلى مخاطر نقص السيولة.
2. ضرورة اهتمام مصرف بغداد بالائتمان المصرفي قياساً بمقدار الموجودات المتاحة لديه وذلك لان الائتمان يُعد من ابرز موارد تحقيق الأرباح بالنسبة للمصارف التجارية.

المصادر العربية:

أولاً: الكتب.

1. الخالق. محمد عبد (2010)، الإدارة المالية والمصرفية، ط 1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان.
2. السنفي. عبد الله عبد الله (2013)، الإدارة المالية، ط 2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء.
3. العامري. محمد علي إبراهيم (2001)، الإدارة المالية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
4. العداسي. احمد محمد (2011)، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ط 1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان.
5. حداد. فايز سليم، (2010)، الإدارة المالية، ط 3، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان.
6. عقل. مفلح محمد (2011)، الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
7. مطاوع. سعد عبد الحميد (2001)، الإدارة المالية مدخل حديث، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية.

1. بوري. حربية رشيد (2021)، تحليل وتقييم مؤشرات السيولة والائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق، ص52.
2. الجادري. اسلام احمد عبد الرضا (2017)، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المدخل التحليلي للقوائم المالية بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2010- 2014، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.
3. الدباس. حسان (2014)، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية (حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد المالي والنقدي، سوريا.
4. عزاويك. مروة عادل كمال (2022)، اهمية تحليل القوائم المالية في ادارة الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ص11.
5. الكلوت. خالد محمود (2005)، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة.
6. محمد. مجاهد الصديق عبد القادر (2017)، التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال، السودان.
7. موسى. أسامة محمود (2010)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة.
8. الوافي. ذكرى، (2019)، استخدام التحليل المالي للكشف على التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال- أم البواقي، رسالة ماجستير، الجامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، الجزائر.

ثالثاً: البحوث والمجلات.

1. الجزراوي . ابراهيم محمد علي و النعيمي. نادية شاكر (2010)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق.
2. النعيمي. زهراء احمد محمد توفيق (2018)، تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 37، العدد 120.

رابعاً: التقارير والنشرات الإحصائية.

1. هيئة الأوراق المالية (2020)، التقرير السنوي، على الموقع الذي تمت زيارته بتاريخ 2022/4/2

<https://www.isc.gov.iq/index.php?do=view&type=company&id=55>